الفصل الرابع

المعلومات المالية: خصائصها النوعية ومستخدموها

الأهداف الدراسيّة

1-معرفة الفرق الزمني في تصوير كلّ من نتائج النشاط والمركز المالي.

2-إستيعاب الهدف من إعداد وتصوير المعلومات المالية والفرق بين الهدف العام والهدف الخاص والمستفيدين من كلّ منهما.

3-معرفة وتطبيق الشروط النوعيّة الواجب توافرها عند إعداد وتصوير المعلومات المالية لتصبح ذات فائدة لمستخدميها.

4-فهم واستيعاب العوامل التي يتعلّق بها تحقيق كلّ شرط من الشروط النوعيّة الواجب توافرها في إعداد وتصوير المعلومات الماليّة، مع فهم تداخل هذه المعلومات في تحقيق تلك الشروط.

5-معرفة الأشخاص والجهات المستخدمة للمعلومات الماليّة.

6-إستيعاب طبيعة المعلومات الماليّة التي يحتاجها مستخدمها والتي قد تختلف من شخص لآخر.

مقـدمة

سبق أن ذكرنا أن المعلومات المالية إنما تستخدم بهـدف ترشيد القـرارات. وحتى يمكـن لهذه المعلومات المالية أن تساعد مستخدميها في ترشيد قراراتهـم، فإنـه يجب إعـداد هـذه المعلومات بطريقة تمكّن من الاسـتفادة منهـا. وهـذه الفـائدة لـن تتحقّـق إلاّ إذا تمّ إعـداد المعلومات المالية وفقاً لشروط معيّنة تقتضيها طبيعة المعلومات المالية المُراد استخدامها.

بما أن إعداد المعلومات المالية يخضع لشروطٍ نوعيةٍ تختلف باختلاف طبيعة المعلومات المالية المرغوب استخدامها، فإنّ مستخدمي المعلومات المالية هم الذين يحدّدون طبيعة المعلومات الواجب تقديمها لهم لاسـتخدامها في ترشـيد قراراتهـم. وتتحـدّد احتياجـات مسـتخدمي المعلومات المالية بموجب طبيعة النشاط الذي يمارسونه من جهة والمركز الذي يشغلونه في ذلك النشاط من جهة أخرى.

وبمشيئة الله عزّ وجلّ، سنقوم في المبحث الأول من هذا الفصل بتوضيح ومناقشة الشروط النوعية الواجب التقيّد بها عند إعداد المعلومات المالية حتى يمكن لهذه المعلومات المالية أن تفي بالغرض من إعدادها وتصويرها. كما سنتولى في المبحـث الثـاني تحديـد مسـتخدمي المعلومات المالية وشرح احتياجـاتهم بالإضافـة إلى توضيـح ماهيـة المعلومـات الماليـة ذات الهدف العام وتلك ذات الهدف الخاص.

المبحث الأوّل
الخصائص النوعية
للمعلومات الماليّة المفيدة

مقـدمة

إن المقصود بالخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيـدة هـو تلـك الشـروط الواجـب أن ترتكز عليها عملية إعداد وتصوير المعلومـات الماليـة حتـى يمكـن لمسـتخدميها الاسـتفادة منها. كما أن الاستفادة من هذه المعلومات تعتمد علـى الهـدف الـذي مـن أجلـه أعِـدّت المعلومات المالية من جهة وهدف الراغب في اسـتخدام هـذه المعلومـات الماليـة مـن جهـة أخرى.

إن هدف إعداد المعلومات المالية وتصويرها قد يكون عامّاً وقـد يكـون خاصّـاً. والهـدف **العام** من إعداد وتصوير المعلومات المالية هو إعطاء صورة عامة عن نتيجة نشاط الشـركة خلال فترة محدّدة من الزمن، سنة مثلاً، بالإضافة إلى تحديد المركز المالي للشركة في وقـت محدد ثابت. ذلك أن نشاط الشركة يتم تصويره عن فترة كأن يقـال مـن 1 محرم 1415 هجرية وحتى 30 ذي الحجة عام 1415 هجرية ويُعبَّر عنه 1/1 – 1415/12/30 هـ. أما المركز المالي فيكون عن وقت محدد فقط، ويكون ذلك الوقت هو نهايـة السـنة الماليـة التي عبَّر عنها التوقيف المؤقت لنشـاط الشـركة لغـرض إعـداد وتصويـر الحسـابات وهـو

1415/12/30 هـ. هذا الإنتهاء إنما هو مؤقت يُقصد منه وقف النشاط شكلياً وليس عملياً، وذلك حتى يمكن معرفة ما آلَ إليه حال الشركة خلال فترة معيّنة من الزمن، غالباً ما تكون سنة. كما أن هذا التوقّف المؤقّت هو ذات التوقيت في كل سنة مالية، حيث إن استمرارية التوقيت ذات أهمية وبصورة خاصّة في صلاحية المعلومات المالية للمقارنة كما سيأتي الإشارة إلى ذلك فيما بعد في هذا المبحث. ونشاط الشركة يعبَّر عنه بما يسمى بـ حساب الأرباح والخسائر ويُرمَزُ لكلمة حساب بالرمز **حـ**، وبالتالي يعبَّر عنه **حـ/ الأرباح والخسائر**، وقد يسمِّيه البعض **حـ/ المتاجرة والأرباح والخسائر**. وفي حالة كون الشركة صناعية فإنه لا بد أن يسبق حـ/ الأرباح والخسائر أو المتاجرة والأرباح والخسائر أو كلاهما **حـ/ التشغيل** أو **حـ/ الإنتاج**.

إن **الهدف العام** من إعداد وتصوير المعلومات المالية ذات الصبغة العامة هو توفير مجموعة من المعلومات المالية للأشخاص غير القادرين على الحصول على معلومات خاصة ومحددة في أي وقت كان. وذلك إمَّا لعدم علاقتهم المباشرة بالشركة، أو لأن علاقتهم بالشركة محدودة وليست ذات تأثير كبير، أو لأن هذه المعلومات العامة تكفي هؤلاء الأشخاص للاستفادة منها في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بعلاقتهم مع الشركة في أي شأنٍ من شؤونها.

أما **الهدف الخاص** من إعداد وتصوير المعلومات المالية فهو إعطاء صورة محددة وتفصيلية عن جانب معين أو أكثر من جوانب الشركة بناء على احتياجات الطرف الراغب في تلك المعلومات المحددة والتفصيلية. من الجدير بالذكر الإشارة إلى أنّه لا يشترط في مثل هذه المعلومات ذات الهدف الخاص أن تكون في نهاية السنة المالية بل يمكن طلبها وإعدادها في أي وقت خلال السنة المالية وهذا هو الغالب. كما أنه لا يشترط أن تقتصر على معلومات محددة بل قد تكون معلومات شاملة ومتكاملة تتضمن نتائج نشاط الفترة

المالية والمركز المالي في نهاية تلك الفترة كما هو الحال بالنسبة للمعلومات المالية ذات الهدف العام ولكن بصورة أكثر تفصيلاً. تتميّز المعلومات ذات الهدف الخاص بأن الأطراف الذين باستطاعتهم الحصول عليها هم عادة أصحاب النفوذ على الشركة أو أولئك الذين لا غنى للشركة عنهم. من أمثلة هؤلاء الدوائر الحكومية، الشريك ذو التمويل الأساسي والذي إن سحب رأس ماله تهدّد كيان الشركة، كِبَار المورِّدين للمواد الأولية أو البضاعة، كِبار المستهلكين أو المستوردين لمنتجات الشركة، أحد المستثمرين الأساسيّين الراغبين في دخول الشركة نتيجة لحاجة الشركة لرأس ماله أو لخبراته. تتميز المعلومات المالية ذات الهدف الخاص بأنها سرّية في معظم الحالات وتتعلق بدقائق الأمور المالية في الشركة.

مهما كان الهدف من إعداد وتصوير المعلومات المالية سواء كانت ذات طبيعة عامة أو خاصة فإنه لا بد من توافر بعض الشروط النوعية في المعلومات المالية حتى يمكن لمستخدميها الاستفادة منها الاستفادة القصوى المتوقَّعة نتيجة الحاجة إليها من جهة ونتيجة للتكاليف التي تم تَكَبُّدَها في سبيل إعداد وتصوير تلك المعلومات المالية. إنّ المقصود بالشروط النوعية هو المواصفات النوعية التي بغيابها تفقد تلك المعلومات المالية أهمّيتها وتصبح عديمة القيمة، بل وأكثر من هذا قد تكون ذات تأثير سلبي وربّما تؤدّي إلى خسائر فادحة بالنسبة لمستخدميها بالإضافة إلى تكبُّد من قام بإعدادها نفقات عديمة الجدوى.

هذه الشروط الواجب توافرها في المعلومات المالية لتحقيق الاستفادة القصوى المتوقعة هي الصلاحية/المواءمة، الموثوقية، قابلية المقارنة، المفهومية، وهذه الشروط هي الشروط الرئيسة والتي في أساسها تُبنى على شروط أخرى فرعية. ذلك أن الشرط الرئيسي لا

يتحقّق إلا بتحقُّق الشروط الفرعية التابعة له. وسوف نتناول كل شرط من هذه الشروط وما يستتبعها من شروط فرعيّة بالمناقشة بصورة محدودة وبما يتناسب وحاجة القارئ في هذا الجزء.

شرط الصلاحية

شرط **الصلاحية أو المواءمة** Relevance هو الشرط الأوّل للاستفادة من المعلومات المالية ويعتبر شرطاً أساسياً لتقرير فائدة المعلومات المالية وبالتالي استخدامها. ذلك أن أية معلومات بصورة عامة والمعلومات المالية بصورة خاصة لا بد أن تكون صالحة لاستخدام الشخص المحتاج لها. وهذه المعلومات لن تكون صالحة أو مواءمة Relevant إلاّ إذا كانت مناسبة للإحتياجات التي من أجلها تم إعدادها وتصويرها. ذلك أن المعلومات غير الصالحة Irrelevant ستؤدي ولا شك إلى اتخاذ قرارات غير سليمة نتيجة لعدم تناسبها وحاجة القرار. مثل هذه القرارات غير السليمة والناتجة عن عدم صلاحية المعلومات التي كانت أساساً لها ستكون لها عواقب وخيمة على الشركة ذاتها أو على آخرين من خارج الشركة الذين اعتمدوا على تلك المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم. وفي أحسن الاحتمالات فإن تلك المعلومات غير الصالحة أو غير الموائمة ستكون عديمة الفائدة إن لم تكن ضارّة والأخير هو النتيجة في أغلب الأحيان.

بطبيعة الحال فإن تقرير صلاحية أو مواءمة المعلومات المالية سيتحدد بموجب **الهدف** الذي من أجله تم إعداد تلك المعلومات المالية. وحتى تكون المعلومات المالية صالحة فإنها لا بد أن تكون قادرة على التأثير على قرار مُستخدم تلك المعلومات أو تصرُّفِه. هذا التأثير على

القرار أو التصرف لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت المعلومات المالية ذات أهمية للاستخدام النهائي لها. من هذا نفهم أن المعلومات المالية التي لا مغزى لها تكون غير صالحة للاستخدام وبالتالي فإنه لم يكن هناك حاجة لإعدادها وتصويرها مما نتج عنه إنفاق مبالغ مالية وجهود بشرية دون مبرِّر. إلاّ أنه يجب الإشارة إلى أن الصلاحية أو المواءمة هي مسألة نسبية، حيث إنّ ما يعتبر صالحاً لحاجة معينة وفي وقت معين قد لا يكون صالحاً لذات الحاجة في وقت آخر. كما أنّ ما يعتبر صالحاً لحاجة معينة في بلد ما أو مجتمع ما قد لا يكون صالحاً في بلد أو مجتمع آخر، وفوق هذا وذاك فإن ما يعتبر صالحاً لحاجة شخص ما قد لا يكون صالحاً لحاجة شخص آخر. وبسبب ما ذُكِر فإنّه لا بد من التفرقة بين المعلومات المالية ذات الهدف العام والمعلومات المالية ذات الهدف الخاص.

بشكل عام فإن صلاحية أو مواءمة المعلومات للحاجة المقصودة تتطلب ضرورة اشتمال تلك المعلومات على كل ما من شأنه أن يؤثر على استخدام تلك المعلومات.وهذا يتطلب أن تكون المعلومات متكاملة ، جوهرية، وأن تُوَضَّح أساليب القياس والمعايير والتوصيات التي بُنيت عليها، وأن تُقَدَّم هذه المعلومات في حينها.

يُشترط أن تكون المعلومات المالية **متكاملة** Complete وإلاّ فإنها ستكون قاصِرَة. وإنَّ من شأن القُصُور في بعض المعلومات التي قد تكون صالحة للحاجة ولكنها غير متكاملة أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة. إنّ عدم تكامل المعلومات قد يكون مقصوداً بهدف التحيّز Bias لبعض المعلومات المالية دون الأخرى للتأثير على القرار الذي تمّ اتخاذه على ضوء تلك المعلومات غير المتكاملة.

وحتى تتّصف المعلومات المالية بالصلاحية أو المواءمة للحاجة التي من أجلها أعدّت فإنها

بالإضافة لضرورة تكاملها واحتوائها على كافة البيانات المتعلقة بالحاجة لها فإن هذه المعلومات يجب أيضاً أن تتصف بكونها **أساسية أو جوهرية Material**. ذلك أن احتواء المعلومات المالية على معلومات غير جوهرية أو غير ذات قيمة Immaterial قد يُؤدِّي على الأقل إلى تشويش مُستَخدِمِها. هذا بالإضافة إلى الوقت الضائع في إعداد تلك المعلومات غير الجوهرية من جهة والوقت الضائع في دراستها وتقرير عدم الحاجة لها من جهة أخرى. وحتى يتمكن ذوو الحاجة من الاستخدام السليم للمعلومات المالية الموائمة فإنه يجب تصوير وعرض تلك المعلومات المالية بطريقة تمكن من **استدلال العلاقات** Casual Relationships بين مختلف الأرقام.

إن الحكم بموائمة أو صلاحية المعلومات المالية للحاجة التي دَعَت إليها يصبح أكثر سهولة إذا ما تحدد **إطار** المعلومات المالية. ويتمّ تحديد إطار المعلومات المالية كأن يوضّح بأنها مختصة بفترة معينة أو شركة معينة أو قسم معين من شركة أو مُنتج محدد، أو نشاط محدد وما إلى ذلك من تخصيص لمجال تلك المعلومات المالية. بالإضافة إلى الإطار فإنه يتوجب تحديد المصدر الذي بموجبه أو منه تمَّ الحصول على المعلومات المالية وتصويرها. حيث إن بعض المعلومات المالية لا بد أن تؤخذ من جهة أو جهات محددة حتى تكون صالحة لاستخدام محدَّد.

كما أنه من الأمور المساعدة على الحكم بموائمة أو صلاحية المعلومات المالية هو معرفة الأساليب التي استخدمت في **القياس** Measurement Rules وأية **افتراضات** Assumptions قد تكون أثّرت في إعداد وتصوير تلك المعلومات المالية. من أمثلة أساليب القياس الممكن الإشارة إليها هنا هي وسيلة تقويم البضاعة في نهاية المدة أو أسلوب تقويم المخزون النفطي في جوف الأرض. أما الفرضيات فهي تلك الاحتمالات

التي على ضوئها تم إعداد وتصوير تلك المعلومات المالية. حيث إن بعض المعلومات المالية قد لا تكون ذات صفة تاريخية Historical بل قد تكون توقعية Forcasts وخاصّة أو متعلّقة بحالات مستقبلية. وبالتالي يجب تحديد وتوضيح تلك الفروض المستقبلية كأن يقال إن المعلومات المالية المتعلقة بموضوع النشاط المقصود بالبحث سيزدهر بنسبة كذا، أو أن حالة البطالة ستنخفض نتيجة لكذا. إن معرفة هذه المقاييس والفرضيات ستساعد مستخدم المعلومات المالية في فهمها بصورتها الحقيقية وحجمها الطبيعي مما سيساعد هذا الشخص في اتخاذ قرارات أكثر واقعية، وأسرع تحقُّقاً وأكثر مردوداً.

وإذا كانت مواءمة أو صلاحية المعلومات المالية تتطلب أن تكون هذه المعلومات المالية متكاملة، جوهرية وأن يحدد إطارها والمقاييس والفروض المستخدمة فإنّه يجب الإشارة إلى أهمية عامل الزمن في تقديم هذه المعلومات المالية في **حينها** Timeliness. ذلك أن تقديم معلومات مالية في غير حينها مهما اتّصفت تلك المعلومات بالتكامل والاحتواء على المعلومات الجوهرية، سيجعلها غير مواءمة للحاجة التي من أجلها تمّ اعدادها. وبالتالي تصبح هذه المعلومات المالية غير ذات قيمة، وتذهب تلك الأموال والجهود التي بُذِلَت في إعدادها وتصويرها دون الاستفادة منها. وفي هذا خسارة للشركة من جهة وخسارة للطرف الآخر الذي أراد أن يستفيد من تلك المعلومات المالية لاتخاذ قرار بشأن نشاط ما. إن موعد تقديم المعلومات المالية يجب أن يكون واضحاً ومحدداً قبل الشروع في اعداد تلك المعلومات المالية. كما يجب أن تؤخذ كافة الاعتبارات المؤثرة على موعد تقديم تلك المعلومات قبل الموافقة على إعدادها وتصويرها. ومهما كان الأمر فإنّ موعد تقديم المعلومات المالية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن تلك المعلومات المالية ستكون موائمة للحاجة لها في يوم تقديمها، وإلا أدّى تأخيرها إلى إضاعة الفُرص التي كان بالإمكان استخدامها والاستفادة منها.

شرط الموثوقيّة

شرط **الموثوقية** Reliability هو الشرط الثاني للاستفادة من المعلومات المالية ويتطلب أن تكون المعلومات المالية موثوقاً بها حتى تكون مفيدة للاستخدام من قبل أولئك الراغبين في اتخاذ بعض القرارات على ضوء هذه المعلومات. ذلك أن المعلومات غير الموثوق بها قد تؤدي إلى إتخاذ قرارات خاطئة، وبالتالي نتائج غير محمودة. إن المعلومات المالية تكون موثوقاً بها متى ما قامت بتصوير الواقع المالي أو الأحوال المالية **بأمانة**. ومن شأن المعلومات المالية الموثوق بها أن تتيح لمستخدميها الاعتماد عليها بطمأنينة. ذلك أن معظم مستخدمي المعلومات المالية لا تتوفر لديهم الإمكانيات المباشرة للحصول على المعلومات التي يرغبونها. وهذا يدعوهم بالتالي للاعتماد على المعلومات المالية ذات الهدف العام، وبالتالي فإنهم يتوقعون أن تكون تلك المعلومات المالية قد تمّ إعدادها بأمانة وهي لذلك تكون موثوق بها.

وفي معظم الأحوال نجد أن المعلومات المالية تستخدم من جانب أطراف ذوي مصالح متضاربة، وقد يحدث أن يتم إعدادها من جانب أحد هؤلاء الأطراف ويستخدمها الطرف الآخر. وكلاهما يختلف مع الآخر في الهدف مما يستدعي في كافة الأحوال أن تُعدّ هذه المعلومات المالية بأمانة حتى يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة. وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى ضرورة ذكر وإيضاح الفرضيات ووسائل القياس المختلفة التي استخدمت وكان لها تأثير على النتائج النهائية التي عكستها المعلومات المالية. وهذا من الأهمية بمكان لأنه سيُمكّن مستخدمي هذه المعلومات المالية من اختبارها على ضوء ما توفّر لديهم من معلومات.

إن عامل **الأمانة** Faithful Representation، كأساس في تحقيق شرط الموثوقية عند إعداد وتصوير المعلومات المالية يستدعي شمولية وصدق ونزاهة المعلومات المالية. مثال ذلك أن تتضمن قائمة المركز المالي كافة موجودات الشركة، ديونها، المخصصات المحتجزة من الأرباح، ورأس المال، وذلك كما هو حقيقة في ذلك التاريخ. كما إن عامل الأمانة هذا يستدعي ضرورة احتواء حساب الأرباح والخسائر على معلومات صادقة عن نشاط الشركة خلال تلك الفترة. وذلك حتى يُمكن لمستخدمي المعلومات المالية هذه أن يتخذوا قراراتهم على ضوء معلومات صادقة حقيقية وكاملة وإلاّ كانت تلك المعلومات خادعة لعدم تصويرها للواقع بأمانة. كما أن الأمانة في تقديم المعلومات تشمل فيما تشمل على ضرورة ذكر تلك المفاهيم Concepts التي استخدمت في قياس النتائج وذلك لتسهيل التحقّق من صحّة وصدق تلك المعلومات المالية. ومن هذه المفاهيم الواجب ذكرها مفهوم القيمة التاريخية أو مفهوم القيمة الاستبدالية أو مفهوم القيمة السوقية لتلك الممتلكات التي تم إدراجها في قائمة المركز المالي على سبيل المثال.

أما عامل **التحقّق** Verification، كعامل آخر مساعد في تحقيق شرط الموثوقية عند إعداد وتصوير المعلومات المالية، فإنه يقضي بإمكانية الوصول إلى نفس النتائج أو المقاييس إذا ما تمّ فحص تلك المعلومات من جانب أطراف متعددة ذوي مؤهلات وخبرات متساوية. وهذا لن يحدث إلاّ إذا كانت تلك المعلومات قابلة للتحقُّق من صحتها بالفحص. إن الفحص أي المراجعة من جانب أطراف متعددة قد لا يؤدي إلى نتائج متطابقة تماماً ولكن سيؤدي إلى نتائج متقاربة وخالية من الاختلافات الجوهرية. ويتم التحقّق من قبل ذوي الاختصاص وهم المراجعون.

لذلك نجد أن مراجعة الحسابات Auditing تلعب دوراً كبيراً في هذا الخصوص. وتظهر أهمية هذا الدور بصورة خاصة عند غياب مموّلي الشركة عن إدارة الشركة كما هو الحال في شركة المضاربة بصورة خاصة أو عند حدوث خلاف في حالة الشركات الأخرى أو لتقرير مستحقات الدولة وما شابه ذلك من الحالات التي تستدعي وجود طرف ثالث مستقل لإبداء الرأي في صحة ومصداقية تلك المعلومات المالية. بالإضافة إلى عامل التحقق وعامل الأمانة كعاملين أساسيّين لتوفّر شرط الموثوقية فإن هناك عوامل أخرى لا بد من توافرها في المعلومات المالية حتى تكون موثوقاً بها. من هذه العوامل الحياد وتكامل المعلومات المالية.

أما عامل **حياد المعلومات** Neutrality of Information، كعامل أساسي لا غنى عنه لتحقيق شرط الموثوقية، فيقصد به أن تكون المعلومات المالية قد تم تصويرها دون أي تحيّز لطرف معين على حساب طرف أو أطراف أخرى. إن عدم التحيز Freedom from bias يعني أن الحقائق التي عَكستها المعلومات المالية قد تم تحديدها وتقديرها وتصويرها بنزاهة. ذلك، وكما سبق الإشارة، أن المعلومات المالية وخاصة ذات الهدف العام إنما يتم إعدادها ليستخدِمها عدة أطراف ذوي مصالح مختلفة، وربما تكون متضاربة بالنسبة للبعض منهم. لذلك يجب أن تكون المعلومات المالية خالية من أي تحيّز حتى يتمكّن جميع الأطراف من الاستفادة منها وهم على ثقة بأنه تم إعدادها بأمانة ودون تحيُّز. هذا التحيز قد يرتبط بالإرادة الشخصية، وذلك بأن يختار الشخص وسيلة قياس معينة بقصد الخروج برقم معين مقصود في حد ذاته. كما يجوز أن يكون هذا التحيز نتيجة لاستخدام وسيلة قياس غير مناسبة لموضوع القياس، وهذا سيؤدي إلى ظهور نتائج متحيزة وغير أمينة ولكنها لم تكن نتيجة للإرادة الشخصية. كما قد يتمثل هذا التحيز بعدم تقديم كافة المعلومات المتعلقة بحساب ما، أو المبالغة في التحفظ بشأن ما.

أمّا عامل **تكامل المعلومات** Complete Information، كعامل مكمّل مع بقية العوامل الأخرى لتحقيق شرط الموثوقية، فقد شرحناه سابقاً عند الحديث عن الصلاحية أي المواءمة ولا داعي لتكراره هنا. وهذا العامل يعكس ضرورته وأهميته بالنسبة لكافة الشروط الواجب توافرها في المعلومات المالية المفيدة.

قبل الحديث عن بقية الشروط الأخرى الواجب توافرها في المعلومات المالية لتكون صالحة للاستفادة منها لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة حول الشرطين السابقين وهما الصلاحية والموثوقية. إن شرط الصلاحية أو المواءمة -وكما سبق القول- يتطلب أن تكون المعلومات المالية مواءمة للهدف الذي من أجله أعدت، بينما شرط الموثوقية يتطلب أن تكون تلك المعلومات المالية قابلة للفحص لمعرفة مدى صحّتها. لا شك أن هذين الشرطين قد يتعارضان في بعض الأحيان. مثال ذلك قد تكون المعلومات المالية المواءمة عبارة عن أرقام مستقبلية مبنية على توقعات وفرضيات معينة، ولكن يستحيل الوثوق من صحّتها لعدم ارتكاز قياسها على وقائع تاريخية تؤكد حدوثها بالدرجة التي تم تصويرها. بالتالي ما هو الشرط الواجب الارتكاز إليه في هذه الحالة؟ بطبيعة الحال-فإن الصلاحيّة أي المواءمة هنا أهم من الموثوقية. وهكذا فإنه يتوجب علينا أن ننظر إلى طبيعة الهدف الذي من أجله ستستخدم تلك المعلومات المالية، ثم تقرير ما إذا كان أحد الشرطين أم كلاهما ضرورياً للحكم على صحة تلك المعلومات للاستفادة منها. ولكن هذا لا يعني استحالة الحكم في بعض الحالات، بل إن الأمر ميسور حيث يتوجب الفصل المؤقت بين المعلومات المالية التاريخية القابلة للتحقّق وتلك التوقعية للتأكد من مواءمتها ثم الحكم على المعلومات المالية كلها وحدة واحدة. وفي كافة الأحوال فإنه من حق مستخدم المعلومات المالية أن يحصل على إيضاحات صريحة حول الفرضيات التي تم اعتمادها في تقرير تلك

التقديرات والتوقعات، مع ذكر كافة الأساليب الفنية التي استخدمت في قياس وتفسير الأرقام المقصودة.

شرط قابلية المقارنة

الشرط الثالث لتحقُّق الاستفادة من المعلومات المالية هو شرط **قابلية المقارنة** Comparability. ومن شأن هذا الشرط أن يجعل المعلومات المالية ذات فائدة كبيرة متى ما كانت قابلة للمقارنة مع معلومات شركات مماثلة أو ذات الشركة لفترة أو فترات سابقة أو مقارنتها بتقديرات متعلّقة بها أو أية معلومات مالية أخرى ذات صلة بالمعلومات المالية هذه. ذلك أن المعلومات غير القابلة للمقارنة مع غيرها تكون غالباً ذات أهمية أقل من تلك القابلة للمقارنة. حيث إن الأخيرة تمكّن مستخدمي المعلومات المالية من اختيار أنسب البدائل التي تتيح لهم الفرصة على حصول أكبر عائد ممكن. وحتى تكون تلك المعلومات المالية قابلة للمقارنة فإنه يتوجَّب أن تكون المعلومات المالية الفردية ذات الطبيعة الواحدة أو المتماثلة خاضعة **لمقياس موحد أو متماثل** Same or similar measurment وأن يعبّر عنها بطريقة موحدة أو متماثلة. كما يجب أن يكون من السهولة بمكان التمييز بين تلك المعلومات المالية الفردية ذات الطبيعة الواحدة أو المماثلة وتلك التي تختلف عنها. إن المقارنة بين المعلومات المالية ليست بمحدودة المجال، ذلك أن هذه المقارنة قد تكون بين شركات مختلفة ذات طبيعة واحدة، أو قد تكون بين أقسام مختلفة ضمن الشركة الواحدة، أو مقارنة المعلومات المالية التاريخية بتلك التقديرية. كما قد تكون المقارنة ضمن الشركة الواحدة أو عدة شركات خلال فترة زمنية لمعرفة نوعيّة وحجم الاختلاف، ممّا سيسهّل معرفة أسبابها وتحليل العلاقات والنتائج بين تلك

المعلومات للوصول إلى قرارات سليمة أو كحد أدنى ذات درجة من الخطورة أقل مما كان يمكن أن يكون عليه الحال دون مقارنة تلك المعلومات المالية مع مثيلتها.

إن المقارنة بين المعلومات المالية لا تستدعي فقط استخدام مقاييس موحدة أو متماثلة بل لا بد أيضاً من استخدام تلك المقاييس والفرضيات والتعريفات والتسميات بصورة مستمرة Consistently. بالإضافة إلى **الاستمرارية** في القياس وممّا سبق ذكره فإنه يجب أن تكون فترات إعداد وتصوير المعلومات المالية هي ذاتها. أي أن تُعبِّر تلك المعلومات المالية عن نفس المدّة التي شملتها المعلومات المالية السابقة كأن تكون سنة مثلاً. ومتى ما كانت كذلك فإن الفترة التي تتضمنها المعلومات المالية مستقبلاً يجب أن تكون لمدة سنة أيضاً. إلاّ أن الاستمرارية لا تعني مطلقاً عدم إمكانية تغيير وسائل القياس أو الفرضيات، حيث أنه يمكن تغيير وسيلة من وسائل القياس أو فرضية معينة. ولكن متى حدث ذلك التغيير فإنه يجب **الإفصاح** Disclosure عن ذلك التغيير. ويكون هذا الإفصاح بأن يُحدَّد أوّلاً ما هية التغيير وماذا كان قبل ذلك، وثانياً يجب الإفصاح عن الأثر المالي الذي تركه التغيير على ذلك الجزء من المعلومات المالية ، ثم ثالثاً لا بد من الإفصاح عن الأثر المالي الذي تركه ذلك التغيير على المعلومات المالية ككل. مثل هذه التغييرات تُعدُّ فقط مقبولة متى ما كانت ستؤدي إلى تحسين نوعي في المعلومات المالية وبالتالي زيادة درجة الاستفادة من تلك المعلومات المالية.

شرط المفهوميّة

الشرط الرابع من شروط الحكم على صلاحية استخدام المعلومات المالية يتمثل في **المفهومية** Understandability. ويعكس هذا الشرط إمكانية مستخدم المعلومات

المالية من فهمها بصورة معقولة دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية أو ذات طبيعة تخصصية. وبالمقابل يشترط أن يكون هذا المستخدم للمعلومات المالية ذا معرفة معقولة بطبيعة المعلومات المالية. أي أنه لا يشترط أن يكون هذا الشخص ذا كفاءة عالية أو معرفة تخصصية بالمعلومات المالية ولا أن يكون جاهلاً بها. وحتى تتصف المعلومات المالية بقابليتها للفهم لا بد أن يتم التعبير عن تلك المعلومات وصياغتها بصورة **مبسّطة وواضحة** Simple and Clear. إلاّ أنه يجب أن يُراعي أن البساطة لا تعني التخلّي عن الجوهر والاهتمام بالشكل، ذلك أن البساطة في التعبير هدفها تسهيل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط. حيث إن التعقيد قد يؤدي إلى عدم نجاح المعلومات المالية في إيصال جوهرها والمقصود منها لأولئك الراغبين في استخدامها وبالتالي انعدام فائدتها. كذلك الحال بالنسبة للوضوح، بحيث يجب أن تتصف المعلومات المالية بقابليتها للفهم بصورة واضحة دون أي لبس أو غموض. كما أن الوضوح يقتضي أن تكون المعلومات المالية غير قابلة لأكثر من تفسير واحد. إن البساطة والوضوح كعاملين مؤثرين على قابلية المعلومات المالية للفهم يعني في النهاية تصوير المعلومات المالية بالشكل المناسب القابل للاستفادة القصوى منها. هذا الشكل المناسب يجب أن لا يخلو من المنطق في إعداد وفهم المعلومات المالية من جهة وإمكانية إبراز العلاقات بين مختلف المعلومات المالية التي تضمنتها التقارير المالية من جهة أخرى.

المبحث الثاني
مستخدمو المعلومات المالية

مستخدمو المعلومات المالية هم الأشخاص الراغبون في الحصول على المعلومات المالية لاستخدامها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي يرون في حينه أنها صائبة وتحقق لهم أفضل مردود مهما كانت طبيعة هذا المردود أو حجمه. هؤلاء الأشخاص متنوّعون ويختلفون في نوعية وتفاصيل المعلومات المالية التي يرغبونها نتيجة لاختلاف طبيعة الأنشطة التي بشأنها يريدون اتخاذ القرارات. وعلى المحاسبة أن تفي بالاحتياجات المختلفة لهؤلاء الهادفين لاستخدام المعلومات المالية. بطبيعة الحال يصعب الوفاء بالإحتياجات الفردية والتفصيلية لكل مستخدم للمعلومات المالية نتيجة للتكاليف الباهظة وعنصر الوقت اللذين يتطلبهما إعداد معلومات مالية مفصّلة لكل فرد. هذه الصعوبة لا تعني بالضرورة استحالة إعداد تلك المعلومات المالية ذات الصبغة الفردية. ولكن هذا يعني ارتفاع تكاليف إعدادها واستغراق فترة زمنية إضافية لإعداد مثل هذه المعلومات المالية ذات الطبيعة الخاصة. على ضوء ذلك يمكننا القول أن مستخدمي المعلومات المالية يمكن أن يكونوا بحاجة لمعلومات مالية ذات طبيعة عامة ومعلومات مالية ذات طبيعة خاصة.

المعلومات المالية ذات **الطبيعة العامة** هي ما يُعرف بالإنكليزية باسم General Purpose Financial Information وهي التي عادة ما يتم تجهيزها في نهاية كل سنة مالية. وغالباً ما يتم مراجعتها ونشرها بموجب متطلبات قانونية، ويمكن

لأي فرد الحصول عليها. أما المعلومات المالية ذات **الطبيعة الخاصة** وهي التي تعرف بالإنكليزية باسم Special Purpose Financial Information فإنها تلك الموجهة لهدف محدد دون غيره وغالباً ما تقتصر على معلومات محددة وضيِّقة في نطاقها ويحتاجها أفراد محدودون لأغراض محدَّدة وضيِّقة أيضاً. هذه المعلومات المالية ذات الطبيعة الخاصة لا يمكن لأي فرد الحصول عليها بسبب تكاليف إعدادها وتصويرها. ولكن يمكن لبعض الشخصيّات الاعتبارية كالدوائر الحكومية طلبها بصفتها الرسمية لاستخلاص بيانات معينة مثل مصلحة الضرائب. كما يمكن لبعض الأشخاص الذين لهم تأثير على تصرفات وقرارات المنشأة المنتجة لتلك المعلومات المالية مثل أحد كبار المستهلكين أو المورّدين الأساسيين وما شابه ذلك الحصول على المعلومات المالية ذات الطبيعة الخاصّة. على ضوء ما تقدم يمكن ذكر مستخدمي المعلومات المالية ونوعية البيانات التي يحتاجونها على النحو التالي:

المُلاّك وحملة الأسهم Owners and Shareholders

يختلف المُلاّك عن حملة الأسهم في أن مالك المنشأة بصفة فردية أو الشريك بصفة فردية وتضامنية يكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات وتحمل مسؤولية تلك القرارات. بينما حملة الأسهم لا يُعدُّون ملاّكاً للمنشأة ولكنهم مساهمون فيها، وليس لهم الحق بصورة فردية في اتخاذ القرارات اليومية كما لا يُعدُّون مسؤولين عن نتائج أعمال المنشأة إلاّ بقدر ما تبقّى من مساهمتهم المالية في الأسهم المكتتب بها. إنّ السبب في قولنا إنّ المساهمين أي حملة الأسهم ليسوا مُلاّكاً للشركة يعود أوّلاً لكون الشركة ذات شخصية اعتبارية ومستقلّة في حقوقها والتزاماتها عن المساهمين فيها، فهي تُحاكِم وتُحاكَم بذاتها ودون أيّ اعتبار لمساهميها. وسبب آخر يؤكّد قولنا هذا في اعتبار المساهمين غير مُلاّك للشركة ذاتها ولكنّهم مُلاّك للأسهم التي يحملونها، هو أن هؤلاء المساهمين لا يملكون موجودات الشركة ولا يحقّ لهم التصرّف بها كأفراد، وكل ما يستطيعون عمله في علاقاتهم

بالشركة هو التصرّف بالأسهم التي يملكونها. ونُضيف سبباً ثالثاً هو أن المالك له حق التصرّف وهذا ما لا ينطبق على المساهم كما أوضحنا بالأسطر السابقة، بالإضافة إلى عدم تحمُّل المساهم نتائج ممارسة الشركة لأعمالها، حيثُ أن المساهم غير مسؤول عن نتائج أعمال الشركة إلاّ بقدر ما تبقّى من رأس المال الذي اكتتب به. يضاف إلى ذلك أن أرباح الشركة هي من حق الشركة وليس من حق المساهم إلاّ بقدر ما يقرر مجلس إدارة الشركة توزيعه على المساهمين.

يُعدُّ المساهمون في المنشآت ذات الطابع غير الفردي في وضع تحفّه المخاطر أكثر من غيرهم لأسباب عديدة. من هذه الأسباب بُعدهم عن سلطة القرار واحتمال فقدان أموالهم المستثمرة نتيجة وجود إدارة مهنية Professional Management تدير تلك الأموال وتتصرف بها وفقاً لقناعتها بأنها لمصلحة المساهمين الذين قاموا بتمويل المنشأة. هؤلاء الملاّك في الشركات غير المساهمة وحملة الأسهم في الشركات المساهمة يرغبون في الحصول على معلومات مالية متنوعة ولأغراض مختلفة. مثال ذلك لِتقرير ما إذا كان المالك أو المساهم سيستثمر في مجال الاستثمار ذاته كما هو أو التوسع فيه أو تركه للاستثمار في مجال أو مجالات أخرى. وهذا بطبيعة الحال طبقاً للمعلومات المالية الموضّحة للمخاطر التي يتعرض أو قد يتعرض لها نشاط المنشأة بالإضافة إلى العائد المتحقق فعلاً أو المحتمل بالمقارنة بالمخاطر التي قد يتعرض لها المبلغ المستثمر.

من ضمن تلك المعلومات المالية التي يحتاجها المالك والمستثمر لتقييم وتوجيه الاستثمارات هي الأرباحُ الفعلية المتحققة، الأرباح المحتسبة للسهم الواحد، الأرباح الموزّعة فعلاً للسهم الواحد، القيمة السوقية للسهم الواحد، معدلات النمو لأسهم المنشأة مقارنة بأسهم المنشآت المماثلة. من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن عملية المقارنة قد تكون صعبة

في بعض الحالات بسبب إختلاف المقاييس المحاسبية بين مختلف الشركات من جهة وبسبب اختلاف القوة الشرائية للنقد المستخدم بين فترات مختلفة من جهة أخرى. وفي الغرب يشيرون إلى السوق المالية Capital Market بكونها أيضاً أحد مستخدمي المعلومات المالية. وحقيقة الأمر أن السوق المالية ليست بمستخدم مستقل للمعلومات المالية وإنما هي حلقة الوصل بين المنشآت المختلفة الراغبة في الحصول على الأموال اللازمة لإنشائها أو استثمارها، وبين المستثمرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم للحصول على دخول مجزية. ولكن المقصود بالسوق المالية في المفهوم الغربي ذي الطابع الربوي هو مجموعة المصارف الربوية، شركات التأمين ذات الطابع الربوي أيضاً، شركات التمويل الربوية، سماسرة تسويق أسهم الشركات وأخيراً سوق بيع وشراء الأسهم المعروف باسم البورصة. وهذه جميعاً تسعى لتحويل مدَّخرات الأفراد إلى المنشآت المتنافسة للحصول على هذه المدخرات. ويَعتَبِر الغرب أن وجود سوق مالية فعَّالة Efficient Capital Market ضرورة لاستمرارية إدارة الموارد أو ما يُعرف باسم النشاط الاقتصادي، وهذا هو جوهر المشكلة في الأنظمة ذات الطابع أو المنهج غير الإسلامي والقائم أساساً على النظام الربوي. وفي هذا الصدد يقول أحد الكتّاب الغربيين:

"The institutions in the capital market include banks, insurance companies, finance companies, sharebrokers, security analysts and stock exchanges. The purpose of the capital market is to allocate efficiently the savings of the economy from the savers to the users who invest in assets. The existence of an efficient capital market is neccessary for the smoth functioning of the business sector and for the optimum allocation of resources in the economy." [Barton, 1990, p 26]

الإدارة Management

إن الإدارة ذات حاجة أساسية للمعلومات المالية وبغض النظر عن كون هذه الإدارة هي إدارة حكومية أو إدارة شركة صناعية أو تجارية أو زراعية أو غيرها. فالمعلومات المالية عَصَب الإدارة وأساسها لاتخاذ القرارات المختلفة المتعلّقة بإدارة الموارد المتاحة لها سواء كانت ذات تأثير قصير أو طويل المدى. إن حاجة الإدارة للمعلومات المالية هي أكثر إلحاحا وأهمية من حاجات الأطراف الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الحاجة هي ذات طبيعة تفصيلية وكلاهما يستدعي الدِقّة والسرعة في تجهيز هذه المعلومات المالية للوفاء باحتياجات الإدارة.

ويبدو هذا أكثر وضوحاً بصورة خاصة في إدارة الشركات الكبيرة ذات المنتجات المتعددة والفروع المنتشرة في مناطق مختلفة. والسبب في هذه الحاجة الماسّة للمعلومات المالية هو طبيعة نشاط الإدارة بشكل عام والمتمثل في **التخطيط والرقابة والتقييم وإعداد التقارير** عن نتائج أنشطتها، وهذا لن يتيسّر إلا بتوفّر المعلومات المالية اللازمة لذلك. وبخلاف مستخدمي المعلومات المالية الآخرين فإن الإدارة في وضع يساعدها على الحصول على تلك المعلومات المالية في الوقت الذي تريده وبالكيفية التي تريدها. كما أنها قادرة، وبدون أية صعوبة، على الحصول على معلومات وبيانات وايضاحات إضافية لجعل تلك المعلومات المالية أكثر مواءمة لاحتياجاتها بعكس الأطراف الأخرى من مستخدمي المعلومات المالية.

إن مهمّة **التخطيط** Planning Function هي الجانب الأول من وظيفة الإدارة في الشركة بصورة عامة، رغم أن هناك خصوصيات ببعض الشركات ذات الطابع الحكومي أو الاجتماعي. ويتمثّل التخطيط في إعداد البرامج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق

أهداف الشركة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها. هـذه الأهـداف الـتي تخطـط إدارة الشركة لتحقيقها متنوعة وبعضها متداخلة وتختلف باختلاف الهدف الأساسي الذي من أجله أُنشئت الشركة. فقد يكون الهدف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، أو زيـادة معـدّلات النمو، أو رفع حجم المبيعات، أو المنافسة بالحصول علـى أكبر جزء ممكـن مـن السـوق الاستهلاكي، أو رفع مستوى الأداء للوصول إلى أهداف أخرى طويلة أو قصيرة المدى.

على ضوء هذه أو تلك الأهداف تقوم الشركة برسم خططها التي ترغب من خلالها في الاستفادة من مواردها الاستفادة القصوى. ويتم تخطيط الاستفادة القصوى للمـوارد مـن خـلال المعلومـات الماليـة الموضّحَـة لتلـك المـوارد بغيـة الوصـول إلى تلـك الأهـداف. إن التخطيط الهادف لتحقيق الأهـداف الأساسـية يسـتدعي شموليـة وانسـجام كافـة أنشـطة الشركة التي من أجلها قامت تلك الشركة. فإذا كنا بصـدد شـركة صناعيـة علـى سـبيل المثال، فإنّه يتوجب أن يشمل التخطيط على سبيل المثـال، لا الحصـر، كـلاً مـن أسـاليب الإنتاج الواجب استخدامها، وسائل الحصول على المـواد اللازمـة، إمكانيـة عـدم تصنيـع بعض الأجزاء وشرائها من شركات أخرى، كفاية رأس المال العامل، وهل هنـاك حاجـة لزيادته عن طريق زيادة رأس المال أو بالحصول على تسهيلات في الدفـع دون الوقـوع في الرّبا المحرَّم بمختلف أشـكاله الظـاهرة والباطنيـة، أسـاليب تسـعير المنتجـات وطـرق البيـع والدفع لمنتجات الشركة، وسائل تحديد الأجور دون استغلال الآخرين وإعطـاء كـل ذي حق حقه كما أمرت بذلك الشـريعة الإسـلامية، إلى جـانب تلـك الأمـور الأخـرى الـتي يستدعيها التخطيط السليم الموزون والمرتكز على معلومات مالية موائمة وموثوق بها.

أمَّا مهمّة **الرقابة** Control Function فهي تمثّل الجانب الثاني من وظيفة الإدارة والـتي تلي بصورة منطقية الجانب الأول وهو التخطيط. تتعلق الرقابة بمهمـة التـأكد مـن كفـاءة

وفاعلية التنفيذ للخطة التي سبق وضعها لتحقيق أهداف الشركة. ويتمّ ذلك من خلال الاستفادة المُثلى لموارد الشركة وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية سواء كان ذلك في جانب التخطيط أو التنفيذ وبالتالي الرقابة على التنفيذ، وسواء كان هذا التعارض ظاهراً أو خفياً. وإلحاقاً بالمثال السابق في مجال التخطيط لشركة صناعية، فإن الرقابة على تنفيذ الخطة تتطلب على سبيل المثال، لا الحصر، التأكد من أن الحصول على مستلزمات الإنتاج قد تمّ في الوقت المناسب للانتاج حتى لا يسبب عدم وجودها اختناقات إنتاجية قد تؤثر على الشركة بفقدان سوقها نتيجةً لغياب منتجاتها ولجوء المستهلكين لتلك السلع البديلة والتي قد تُرضي أذواقهم وتشبع احتياجاتهم فلا يعودون بحاجة لتلك السلعة السابقة متى ما عادت إلى الظهور. وهذا أيضاً يتطلب التأكد من توفر الكميات المناسبة من السلع المنتجة حتى يمكن تحقيق رقم المبيعات المخطط له، وبالتالي تحقيق الكفاءة المخطط لها في كافة أوجه نشاط الشركة.

أمَّا مهمّة **التقييم** Evaluation Function فإنّها تمثّل الجانب الثالث من وظيفة الإدارة والتي تُعدُّ عملية أساسية لا غِناء عنها تستدعيها طبيعة الوظائف السابقة والمتمثلة في التخطيط والرقابة. تتعلق مُهِمَّة التقييم بالوصول إلى قرار حول مدى تحقيق الشركة لأهدافها، وحول قياس ما حققته إدارة معينة بذاتها وذلك خلال فترة معينة من الزمن. كما تشمل عملية التقييم تحديد مكانة الشركة في لحظة معينة من خلال مركزها المالي، من خلال نشاطها التجاري، وما إلى ذلك من المقاييس التي تستدعيها عملية التقييم. وقد يكون التقييم على مستوى الشركة بمفردها مقارنة بالموازنة التقديرية وما كان مخططاً له، أو مقارنة بسنوات سابقة، أو على مستوى الشركة مقارنة بشركات أخرى عاملة في المجال ذاته. وسواء كان التقييم ضمن الدولة أو على المستوى العالمي فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تلك الفروقات الواجب إستبعادها أو إضافتها كضرورة حتمية لوسيلة

المقارنة. ذلك أنّ مهمة التقييم تهدف لمعرفة الاختلافات للوصول من خلالها إلى نتائج تساعد الإدارة في عمليات التخطيط اللاحقة للارتقاء بنشاط الشركة، وبالتالي تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية أكبر.

إن وسيلة المقارنة هذه ومهما كانت يجب أن تُمكّنَ الإدارة من تحقيق الجزء الرابع من وظيفتها والذي سيأتي ذكره هنا في الفقرة اللاحقة والمتعلق بعملية إعداد التقارير. ذلك أنه يجب أن تخلص هذه المقارنة إلى إيضاح العديد من الأمور مثل مدى تحقيق أهداف الشركة، ماهيّة المشاكل التي عانتها الشركة سواء في الجانب الإنتاجي أو التسويقي أو الاستثماري أو التوظيفي أو أي جانب آخر. بالإضافة إلى مقارنة أداء الشركة بالشركات الأخرى المنافسة ذات الطبيعة المماثلة والأسباب التي أدّت إلى تدهور وضعها أو عدم تحقيقها للنتائج المرغوبة مقارنة بالشركات الأخرى. إلاّ أنه يجب الإشارة إلى أنّ الشركات في المجتمع الإسلامي ليست محصورة في نطاق الأرباح عند تقييم نشاطها وفعاليّتها، على الرغم من أنّ الأرباح تشكّل حافزاً استثمارياً للمستخلفين في مال الله.

ومن جوانب التقييم الأخرى الواجب الاهتمام بها ومراقبتها بانتظام هي السيولة سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى. بل أننا نرى أن الاهتمام بمراقبة السيولة بشكّليها القصير والطويل المدى ذو أهمية خاصة في المجتمع الإسلامي الذي يمتنع عن الاقتراض بالربا. وهذا يبدو أكثر وضوحاً في غياب الدولة الإسلامية التي باستطاعتها إعانة الشركات التي لم تفرّط في مالها بما يغضب الله. كما أن عملية التقييم ليست محصورة على الشركة ذاتها بل قد تقوم بها الدولة لسبب من الأسباب مثل النظر في منح إعفاءات خاصة أو منع قيام شركات منافسة محلية أو أجنبية، وما إلى ذلك من الأمور التي يمكن للتقييم كوظيفة إدارية أن تفيد فيها.

يُعدُّ **إعداد التقارير** Reporting Function الجانب الرابع من وظائف الإدارة وهو ذو أهمية خاصة كونه خلاصة الوظائف الثلاثة السابقة. ووظيفة إعداد التقارير وإن كانت تبدو أكثر وضوحاً وإلزاماً في الشركات إلاّ أنها ذات طبيعة عامة. حيث إنّه يتوجّب إعداد تقارير في أي نشاط يترتّب عنه وبسببه اتّخاذ قرارات. إلاّ أن مهمة إعداد التقارير تكون ذات ضرورة قصوى في الشركات التي لا يتولّى مموّلوها إدارتها بصورة مباشرة. والسبب في ذلك هو أنّه يتوجّب على القائمين على إدارة الشركة أن يفيدوا هؤلاء المساهمين وربّما غيرهم عمّا آلت إليه استثماراتهم. وتعتبر هذه التقارير الأساس في بناء القرارات الخاصة بالمستثمرين وغيرهم ممن لهم علاقة بهذه الشركة أو يرغبون أن تكون لهم علاقة بهذه الشركة.

إنَّ مسألة إعداد التقارير يجب فهمها بصورة واسعة وشاملة بحيث لا تقتصر على إعداد الإدارة تقاريراً لممولّيها عن نتائج إدارتها لما قدّمه المستَخلَفُون في مال الله. كما أن التقارير هذه قد تُقدَّم لأجهزة الدولة الأخرى التي قد تحتاجها لسبب من الأسباب، بالإضافة إلى كونها الأساس في معرفة حق الله في المال أي الزكاة. كما أن هناك أشخاصاً آخرين قد يحتاجون لمثل هذه التقارير وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن هؤلاء مثلاً، المورّدين والمستهلكين الأساسيين الذين قد يربطون بيع أو شراء المنتجات بمؤشّرات معينة يريدون معرفتها من واقع التقارير هذه وخاصة المالية منها. كما أن هناك عامة الشعب أو فئات محددة من أفراد الشعب التي قد يكون لها رغبة معيّنة أو اهتمام خاص بأمر من الأمور التي تهمّ الشعب وترغب في الاطّلاع على تقارير الشركة لمعرفة مدى تأثير تلك الأمور على الشركة أو تأثير تلك الشركة على بعض هذه الأمور. ومن أمثلة هؤلاء جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو أنصار المحافظة على البيئة وما شابه ذلك من الجماعات المهتمة بالأمور العامة.

لقد سبق الاشارة إلى ماهية المعلومات التي يتطلّبها مختلف الأشخاص الراغبين في الاستفادة من المعلومات المالية. ونكرر هنا أن طبيعة المعلومات المالية المرغوبة تختلف من شخص لآخر ومن جماعة لأخرى بحسب طبيعة الهدف الذي من أجله طُلِبت تلك المعلومات المادّية. إلا أنه ومهما كانت الأهداف فإن المعلومات المالية يجب أن تَتَّصِف بالشروط النوعية السابقة الإشارة إليها في المبحث الأوّل من هذا الفصل. إلاّ أنه فيما يتعلق بالشركات المعروفة باسم شركات المساهمة فإن الدولة أو الجمعيات المهنيّة أو كليهما قد تتدخل لتحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب تقديمها للمساهمين في رأس مال الشركة.

فيما يتعلق بالإدارة وإعداد التقارير لمساهمي الشركات المساهمة، فإننا نعلم أن نظام الشركة الأساسي هو الذي يحدّد أهداف الشركة ولكن للمحاسب دوراً لا يستهان به قبل أو بعد تحديد تلك الأهداف. ذلك أن المحاسب يستطيع معرفة مدى جدوى تلك الأهداف التي رسمتها أو تود رسمها الإدارة التأسيسية للشركة. ويتمّ هذا من خلال تقديم المحاسب معلومات موثوق بها عمَّا تحقق من الأهداف السابقة وعمّا يمكن أن يتحقّق وذلك من خلال الأرقام التي بين يدي المحاسب. وعلى ضوء المعلومات المالية المقدّمة فإن الإدارة تستطيع اختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ويكون ذلك كأن تستخدم مثلاً سياسات تسويقية متنوعة أو طرق تسعير مختلفة، أو أساليب إعلانية مبتكرة، أو مزيج من المنتجات، أو وسائل إنتاج مختلفة وما إلى ذلك من الأساليب التي تعينها على تحقيق أهدافها المشروعة أيضاً.

لا شك أن المحاسب يستطيع أن يلعب دوراً كبيراً في ترجمة مهام الإدارة وأهدافها بلغة رقمية ووضع البدائل والنتائج المتوقعة من كل بديل في ظل توقعات معينة. مثال ذلك

تأثير مُهِمَّة معينة أو مشروع معين على أرباح الشركة وعلى سيولتها النقدية أو تأثيرها على العمالة المستخدمة أو تأثير العمالة المتوفرة على تلك المهمة أو ذلك المشروع. ومما تجدر الإشارة إليه أن مهمة إعداد التقارير هي عملية مستمرة ومتكاملة ذلك انها تبدأ من المستويات الدنيا ذات التخصصات المختلفة ولكنها متكاملة لِتنصَبَّ كلها في النهاية عند الإدارة العليا. حيث تقوم الإدارة العليا بوضع تقرير شامل يضم كافة الأنشطة التي ساهمت في تحقيق أهداف الشركة وسواء أُشير إلى تلك الأنشطة صراحة أو ضمناً. ومن أمثلة الأنشطة المشار إليها صراحة هو البيع والشراء والإنتاج ومن ضمن الأنشطة المشار إليها ضمناً الأفراد، العلاقات العامة والصيانة وما إلى ذلك من الأنشطة الأخرى. كما أن هذه التقارير المستمرة من القاعدة إلى القمة تساعد الإدارة العليا في تقرير ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل الخطط القائمة ومتى يجب أن يدخل هذا التعديل حيّز التنفيذ. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن تعديل الخطط لا يعني بالضرورة فشل الإدارة وخططها السابقة بل على العكس فإنه أمر طبيعي في معظم الأحوال. بل إننا نرى أنه مؤشّر إيجابي لأنّه يعكس يقظة الإدارة ومتابعتها لجريات الأمور ومعرفتها بالتطورات الجارية، وهذا هو انعكاس لبعض ما تحقّقُه التقارير من فوائد. ولئن كانت تقارير الإدارة العليا تساعد آخرين خارج الشركة في اتخاذ قرارات تتعلق بنشاط الشركة، فإن تقارير الدوائر المتخصِّصة الداخلية تعين الإدارة العليا في اتخاذ قرارات تتعلق بنشاط الشركة كشخصية معنوية لتحقيق أهداف أولئك الأشخاص الذين ارتبطت أهدافهم بأهداف الشركة.

الدائنون Creditors

الدائنون قد يكونون أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، وتنشأ مديونية الشركة لهم نتيجة لشراء بضاعة أو خدمات منهم بالأجل وهذا هو المباح شرعاً. ولكن هناك من قد يكون دائناً نتيجة لإقراض المال وهذا جائز أيضاً من الناحية الشرعية إن لم يصاحب هذا القرض

أي نوع من أنواع الربا سواء كان ذلك ضمناً أو صراحة. أما إذا دخل عامل الربا في القرض فإن هذا محرم شرعاً ولا يجوز حتى للمحاسب تسجيله في دفاتر الشركة لقول الرسول محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام، "**لعن الله آكل الربا، ومؤكله، وشاهديه، وكاتبه**" وذلك كما روى البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وصحّحه عن جابر بن عبدالله. [السيد سابق، المجلد الثالث، 1403هـ-1983م، ص 177] وسوف نتناول هذا الموضوع بصورة تفصيلية في وقت لاحق بمشيئة الله تبارك وتعالى.

أما المديونية الناتجة عن شراء بضاعة بالأجل وإن كان الثمن الآجل أعلى من الثمن النقدي فإنه جائز شريطة أن يكون المبلغ محدداً سلفاً ومتفقاً عليه، وأن لا يكون قابلاً للتغيير وأن يكون موعد السداد محددا أيضاً ومعروفاً لطرفي الاتفاق. وقد جاء ذكر جواز البيع الآجل بثمن أعلى من البيع الحاضر، بالقول "أنّ معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء إمّا بإنتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأغلى أو بيعها بالغلاء على الآجال" [ابن خلدون، ص 437] ويُعرف هذا البيع الآجل باسم السَّلَم، ويُسمّى "تسلماً وتسليفاً" وهو جائز في الكتاب-والسنة. [ابن قدامة، 1403هـ-1983م، المجلد الرابع، ص 312-352] وتُعدُّ زيادة سعر البيع بالأجل عنه بالنقد جائزاً "لأنّ للأجل حصة من الثمن"، وإلى هذا ذهب الأحناف والشافعية وزيد بن علي والمؤيد بالله وجمهور الفقهاء لِعُموم الأدلّة القاضية بجوازه. ورجّحه الشوكاني." [السيد سابق، المجلد الثالث، 1403هـ-1983، ص 141]

إنّ طبيعة المعلومات المالية التي يحتاجها الدائنون لتقرير إمكانية الإقراض أو البيع بالأجل متنوّعة ولكنّها محدودة. إلاّ أنّ أهمّها هو التأكد من توفر السيولة النقدية الكافية لدى

طالب القرض أو الشراء بالأجل. وذلك حتى يتمكن الدائن من الوصول إلى قرار من أن المدين سيتمَكَّن من سداد الدَّين في يوم الاستحقاق دون عناء ودون حاجة الدائن للوصول إلى القضاء لتحصيل مستحقاته. أما إذا وصل الأمر إلى القضاء فإن المدين قد يُكَلَّف ايضاً بتحَمُّل كافة النفقات التي تكبدّها الدائن في سبيل تحصيل دينه بالإضافة إلى أصل الدين. ومن الناحية المحاسبية تعتبر تلك النفقات الإضافية عبارة عن مصاريف قضائية يجب تسجيلها في الدفاتر المحاسبية كمصاريف قضائية. إنّ فصلها عن بقية المصاريف الاخرى من الأهمّية بمكان حتى تعلم الإدارة العليا وممولو الشركة والجمهور بتقاعس الشركة عن السداد وحتى يأخذوا حذرهم عند التعامل معها مستقبلاً. ومن الأمور الواجب الإشارة إليها هنا هو أنه عندما تصبح لدينا معايير محاسبية تتفق وشريعتنا الإسلامية فإنّه يجب أن تنص معايير **الإفصاح** Disclosure على ضرورة فصل المصاريف القضائية الخاصة بالتخلف عن السداد عن بقية المصاريف الأخرى وأن تكون تسميتها واضحة كأن تكون مثلاً مصاريف تخلّف عن السداد وذلك حتى يعلم الغير بذلك ويتجنّب التعامل مع مثل هذه الشركة أو على الاقل يأخذ حذره منها.

بالإضافة إلى فئة الدائنين نتيجة لتوريد السلع والخدمات فإن هناك فئة أخرى من الدائنين قد تنشأ دون أن تكون قد قدمت سلعاً أو خدمات. هذه الفئة تشمل فيما تشمل مساهمي الشركة الذين قد يكونون مستحقين لاستلام حصصهم في الأرباح التي تقرر توزيعها ولم يستلموها بعد وهي ما يعرف باسم Dividend. كما يمكن أن تشمل هذه الفئة الموظفين الذين يعملون بالشركة وقد تنشأ دائنيتهم نتيجة لعدم استلام معاشاتهم أو نتيجة لتقاعدهم وعدم استلام مستحقاتهم بعد. بل إن دائنيّة الموظّف قد تنشأ خلال مدّة عمله وذلك لمستحقّاته في الأجازات المتراكمة، علاوة على مستحقّاته في مكافئات نهاية الخدمة متى ما كان معمولاً بها. وقد لا يكون الموظف ذاته هو الدائن بل قد يكون

ورثته نتيجة لوفاة الموظف. وهذه الدائنية للموظف المتوفى قد تشمل المرتب غير المدفوع ومخصّصات الإجازة المستحقة حتى يوم الوفاة، بالإضافة إلى مخصصات نهاية الخدمة عن فترة الخدمة التي قضاها المتوفى في العمل لدى الشركة، وأيضاً أية مخصصات أو علاوات أخرى يكون المتوفى قد استحقّها قبل الوفاة أو نتيجة للوفاة. مثل هذا الأمر يتطلب من محاسب الشركة أن يعطيه عنايته الكافية لما فيه من مساس بحقوق الغير وهي ما لا تسقط عن ذمة المدين، ويعتبر المحاسب مسؤولاً عن ذلك كونه أدرى بما يستحقه هذا الشخص المتوفى.

إلى جانب ذلك قد تكون الدوائر الحكومية إحدى الفئات الدائنة للشركة وقد يكون ذلك نتيجة لعدم سداد الشركة لمستحقات الدولة. وهذه المستحقات تختلف باختلاف طبيعة الشركة من جهة وبطبيعة المصدر الذي يمنح الدولة استحقاقات مالية من جهة أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا ينطبق على الفرد أيضاً، حيث إذا توفي شخص دون دفع الزكاة فإن من واجب الورثة دفع مبلغ الاستحقاق لبيت المال أو لمستحقّيها في غياب الدولة الإسلامية ثمّ دفع مستحقّات الغير قبل توزيع صافي التركة. ومرة أخرى فإن المحاسب تترتب عليه مسؤولية إبراء ذمته وإبراء ذمة المدينين للدولة.وللغير وذلك باحتساب واقتطاع وسداد تلك المبالغ المستحقة للدولة وللغير.

ومن حيث **تصنيف** Classificatoin الدائنين فإنه يجب التفريق بين الديون القصيرة الأجل Short Term Liabilities وتلك الطويلة الأجل Long Term Liabilities.
فالديون القصيرة الأجل هي تلك الواجب سدادها خلال العام الجاري أو خلال العام القادم يوم تصوير الميزانية العمومية أو كما تُسمَّى بقائمة المركز المالي. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن المؤلّف يرى أنَّ تسمية قائمة المركز المالي غير مناسبة ولا تعكس

حقيقة المقصود وسيُشار إلى ذلك في حينه. أما الديون الطويلة الأجل فإنها تلك المبالغ المستحقة على الشركة في موعد يتجاوز الاثني عشر شهراً. وقد يحدث أن يتم إعادة جدولة الديون المستحقّة باتفاق الطرفين بحيث يتم تغيير الديون القصيرة الأجل لتصبح ديوناً طويلة الأجل شريطة أن لا يدخل فيها عامل الربا المحرم المؤدّي إلى زيادة المبالغ المستحقة. وفي حالة وقوع الربا فإنّه من واجب المحاسب أن يرفض أن يكون طرفاً في المعاملات الربوية سواء كانت صريحة أو ضمنية. وفي حالة إعادة جدولة الديون فإنه من واجب المحاسب أن يُفصِح عن ذلك في الميزانية العمومية وأن يشير إلى هذه المسألة صراحةً وليس ضمناً. إنّ تصنيف الديون المستحقة على الشركة على أسس طويلة أو قصيرة الأجل له أهمّية خاصة في احتساب السيولة Liquidity وبالتالي تمكين الغير من تقرير الوضع المالي للشركة من جهة وتقرير إمكانية منحها تسهيلات لدفع المستحقات من جهة أخرى.

الموظفون Employees

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن الموظّفين عند الحديث عن الدائنين فإنَّ الموظّفين بصفتهم الفردية أو بصفتهم الجماعية من خلال المؤسسات النقابية يهتمّون بالمعلومات المالية الخاصة بالشركة التي ينتمون إليها أو تلك التي يرغبون العمل بها. تبدو حاجة الموظفين للمعلومات المالية المتعلقة بالشركات التي يعملون بها من خلال أن بعض أو معظم الموظفين يَظُلّون يعملون في الشركة أو المؤسسة ذاتها على الأقل معظم فترة العمل في حياتهم إن لم يكن كلها. نتيجة لذلك يصبح الموظف بحاجة لتقييم الواقع المالي للشركة التي يعمل بها ليتمكّن من اتخاذ القرار المناسب بالاستمرار في العمل أو الاتجاه إلى موقع عمل آخر إذا وجد أن إمكانيات الشركة المالية ستتدهور مما قد يضيع عليه الفرص المتاحة حالياً.

كذلك يحتاج الموظفون بصفتهم الفردية والجماعية للمعلومات المالية لاستخدامها في تعزيز مطالبهم الخاصة بزيادة المرتبات أو للحصول على مزايا أخرى مثل السكن أو الخدمات الطبية أو ما شابه ذلك ممّا يتعلق عادة بطبيعة العمل. وحقيقة الأمر أن بقاء الموظف في العمل مع جهة واحدة يعطيه الحق في طلب المعلومات المالية وتقييمها. حيث إنَّ هذا يعكس رغبة الموظف في العمل لازدهار الشركة وتقدمها لتحقيق رخائه من خلال رخائها وبالتالي تحقيق استمرارية الشركة واستمرارية عمله حتى يأذن الله بتوقفه لأي سبب من الأسباب.

الزبائن Customers

زبائن الشركة هم الأفراد والشركات الذين يقومون بشراء خدمات أو منتجات الشركة أو كليهما سواء كان ذلك بقصد امتلاكها أو استهلاكها أو استخدامها أو إعادة بيعها. وهؤلاء الزبائن قد يكونون زبائن دائمين وقد لا يكونون كذلك. يُعدُّ الزبائن الدائمون ذوي أهمية للشركة، وغالباً ما يرتبطون مع الشركة بعقود طويلة الأجل نسبياً بقصد شراء خدماتها أو منتجاتها. هؤلاء الزبائن ذوو الصفة الدائمة أو المتكررة هم إحدى الفئات التي قد تحتاج للمعلومات المالية للشركة المنتجة للخدمة أو السلعة. يتميز هؤلاء الزبائن بأنهم ذوو تأثير على حياة الشركة التي يتعاملون معها وكمثال على ذلك الشركات الإنشائية الضخمة التي تقوم بشراء ما يلزمها لإنشاء المباني أو الجسور أو الطرقات أو ما شابه ذلك من تلك الشركات.

في مثل هذه الحالات تقوم الشركات الإنشائية على سبيل المثال بتوقيع عقود طويلة المدى مع الشركات التي ترغب في شراء خدماتها أو منتجاتها. وهي بذلك لا تقوم بتوقيع أي عقد إلا بعد دراسة مستفيضة للوضع المالي لتلك الشركة التي ستشتري منها السلع أو

الخدمات أو المواد. هذه الدراسة وإن كانت تعتمد على المعلومات المالية ذات الهدف العام إلاّ أنه لا يُستَبعد وجود الحاجة لبعض المعلومات المالية ذات الهدف الخاص. وكلما ازدادت أهمية هذه الشركة في نظر منتجي السلع والخدمات، كان بإمكان الشركة الزبون أن تطلب المعلومات المالية التي تراها ضرورية وكافية لاتخاذ قرار التعامل مع الشركة أو عدمه. حيث إن الشركة الزبون يهمها أن تتأكد على ضوء المعلومات المالية وفي ظل الظروف الاعتيادية والتوقعات المحتملة أن مموليها بالسلع والخدمات سيوفون بتعهداتهم سواء من حيث الكمية أو النوعية أو الجودة أو موعد التسليم وأنها لن تتعرض لأية اختناقات قد تُسبِّب فقدانها لأسواقها.

المنافسون Competitors

المنافسون هم الأفراد والشركات المحليون والأجانب ذوو المصلحة في ذات النشاط والذين يرغبون في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية لتقييم نشاط تلك الشركة المنافسة. وسبب اهتمامهم هو معرفة نقاط الضعف أو الثغرات الممكن الاستفادة منها لتحويل السوق عنها وضمّها إلى صفّها. ويولي المنافسون أهمية كبيرة للمعلومات المالية التفصيلية والدقيقة والتي قد لا تتوفر في المعلومات المالية ذات الهدف العام. وفي بعض الحالات قد يتكبّد المنافسون مبالغ لا يستهان بها في سبيل الحصول على معلومات مالية لتقييم وضع منافسيهم.

يهتم المنافسون بصورة عامة بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج نشاط من يتنافسون معهم ومركزهم المالي حيث يمكن مقارنتها مع نتائجهم ومركزهم المالي أولاً ثم لتخطيط استراتيجية معينة تعطيهم وضعاً أفضل في السوق على حساب منافسيهم. ومن المعلومات المالية ذات الهدف العام التي يهتمّ بها المنافسون، السيولة والمخزون السلعي وذلك حتى

يتمكنوا من رسم سياسات إنتاجية أو تسويقية أو شرائية معينة. مثال ذلك أن زيادة المخزون بدرجة تتجاوز الدورة الاعتيادية قد يُؤَدِّي إلى تخفيض سعر البيع مما يدفع بالمستهلكين للشراء من الشركة ذات الأسعار المنخفضة طالما كانت الجودة والمعايير الأخرى متماثلة. وزيادة الشراء نتيجة لانخفاض الأسعار ستؤدي ولا شك إلى تحسّن الوضع المالي للشركة وقدرتها على الشراء النقدي وبأحسن الأسعار. كما أن تحسين الجودة للسلع والخدمات المنتجة على تلك الخاصة بالمنافسين الآخرين سيفتح أسواقاً مستقبلية ثابتة أمام هذه الشركة وقد تتوسع على حساب منافسيها ذوي المستوى الأقل في الجودة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المتنافسين في ذات المجال يستفيدون من المعلومات المالية سواء تلك المنشورة ذات الهدف العام أو الخاصة، التي يحصلون عليها بوسائلهم الخاصة، لشراء الشركات المنافسة ذات القدرة المحدودة أو ممن يواجهون صعوبات مالية. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن شراء الشركات المنافسة الصغيرة ذات القدرة المحدودة يهدف إلى احتكار السوق والسيطرة عليها مما يؤدي في وقت لاحق إلى ارتفاع الأسعار. وهذا الأمر مرفوض شرعاً لما فيه من إجحاف للمستهلك، ويتوجب على المحاسب عدم المساعدة في هذه المجالات حتى لايأثم نتيجة لإرهاق كاهل المستهلكين. وقد جاءت الأحاديث النبوية تؤكد تحريم الاحتكار، رغم أن البعض يرى كراهيّتها دون تحريمها. إلاّ أنّ الأرجح هو ما ذهب إليه الجمهور من التحريم لدلالة الأدلة على ذلك. وقد ذكر الفقهاء، شروطاً لتحريم الاحتكار منها: -

(1) أن يكون الاحتكار مُضِرّاً بالناس كونه مما يحتاجونه.

(2) أن يكون المُحتَكَرُ مُتّجراً به.

(3) أن يكون المُحتَكَر قوتاً، وهذا هو مذهب جمهور الفقهاء، وإن كان البعض يرجّح أن كل ما يحتاج إليه الناس يكون مُحتَكَراً. [علي أحمد القليصي (ب)، 1413هـ-1992م، ص 143-144]

الدولة ومؤسساتها المختلفة Government and its Instrumentalities

من المعروف أن نشاط أية شركة وفي أي مجتمع مهما كان نظامه إنما يتم في ظل معطيات تجاريّة وصناعيّة وما يرتبط بذلك من إدارة الموارد بالإضافة إلى متطلّبات اجتماعية وسياسية معينة غالباً ما تحدّدها الدولة التي تعكس منهجها الذي تسير عليه، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة ولأسباب متنوعة. ومن جهة أخرى ومهما كان النظام الذي يعيشه المجتمع فإن الدولة والمجتمع لهما اهتمامات بنشاط الشركة. هذه الاهتمامات قد تختلف في نوعيتها أو طبيعتها أو عمقها ولكنها ذات تأثير على نشاط الشركة سواء على المدى القصير او الطويل أو كليهما.

بما أن الشركة تُؤثّر وتتأثّر بقرارات الدولة، فإن قرارات الدولة تعتمد في معظم الأحوال على البيانات المالية التي تكون قد حصلت عليها سواء كانت ذات هدف عام أو خاص. من الأمثلة الموضحة لتاثير الحكومة ومؤسساتها المختلفة هو تحديد طبيعة ونوعية الشركات الممكن قيامها وكيفية قيامها ومسؤولياتها، الإعفاءات الممكن منحها للشركات وشروط منحها، شروط التوظيف، شروط الإنتاج، ضمانات الجودة، خدمات ما بعد البيع، المحافظة على البيئة ومنع التلوث، وتحديد الأسعار. ومهما كان نوع أو طبيعة تدخل الدولة فإن هذا التدخل يجب أن يعتمد اعتماداً كبيراً على المعلومات المالية من المصادر الموثوق بها. وذلك حتى يكون هذا التدخل هادفاً ويحقق

النتائج المرجوة منه، وخاصة تلك الامور المتعلقة بمعيشة الشعب مثل تحديد أسعار بعض المواد الغذائية.

من الأهمّية بمكان القول أن بعض مؤسسات الدولة تهتم بمجمل القوائم المالية لتحقيق أغراض الدولة التمويلية مثل ذلك المؤسسات الضريبية المختلفة التي تسعى لتحصيل المبالغ الواجب على المكلّفين دفعها للدولة بصفتهم الاعتبارية. وهذه المؤسسات الحكومية لديها أفراد متخصصون مهمتهم مراجعة تلك المعلومات المالية التي قدمتها الشركات للتأكد من تطابقها مع القوانين المعمول بها في حينه. وهذه بالذات تعكس في حقيقة الأمر مدى فعالية أجهزة الدولة حيث أنه كلما ازداد عدد الملتزمين بتعليمات الدولة، ازدادت الثقة في المعلومات المالية المقدَّمة. وهذا الالتزام يجب أن يكون أكبر فعالية وأوسع انتشاراً في المجتمعات الإسلامية التي يحكمها كتاب الله وسنة رسوله محمد عليه أفضل الصلاة والسلام. وهنا تبرز مسؤولية المحاسب في دعم قوانين الدولة الإسلامية لا خوفاً من العقاب الدنيوي، ولكن خوفاً من الله تبارك وتعالى الذي يرى ويسمع ما لا يراه ولا يسمعه البشر.

عامة الشعب The General Public

المقصود بعامة الشعب هنا هو جماهير الشعب المُدرِكَة لِدَور مُختَلف الشركات وتأثيرها في الحياة العامة والخاصة لأفراد الشعب. ولا يقصد بعامة الشعب كما قد توحي التسمية بأنها السواد الأعظم والذين لا علم لهم بالأمور المالية. وإنما يُقصد بذلك هؤلاء الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق الفئات السبعة السابق الإشارة إليها والذين يعكسون طموحات وتصورات الشعب بصورة عامة. من أمثلة هذه الطموحات هو تأكدهم من أن نشاط الشركة إنما هو في صالح الشعب وللمساهمة في تحقيق رفاهيته

بموجب تعاليم الشريعة الإسلامية، وأنه لا يوجد في طبيعة عمل الشركة أو مُنتجاتها أو منهجها ما يتعارض وتعاليم الإسلام. هذه الطموحات تشمل فيما تشمل كأن يتأكدوا مثلاً بأن المعلومات المالية تُفصح بجلاء عن عدم استخدام أموال محرّمة أو مواد محرمة في إنتاج السلع والخدمات للشركة. بالإضافة إلى ذلك أن يتأكدوا من أنّ إعداد وتصوير المعلومات المالية لا تخفي الأضرار الناتجة عن طبيعة عمل الشركة مثل التلوّث. كما أنه إن حدث وأفصحت الشركة عن وجود مخالفات أو أضرار فإنها يجب أيضاً أن تُحدِّد مدى هذه المخالفات أو الأضرار والنتائج المترتبة عليها والوسائل الكفيلة بتلافيها.

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى أن المحاسب في موقعه المهني هذا يتحمل مسؤولية دنيوية وأخروية عما يقدّمه من معلومات مالية سواء استخدمت في اتخاذ القرارات أم لم تستخدم. كما أن مسؤولية المحاسب الشرعية لا تقتصر على تصوير المعلومات المالية بل أنها تتجاوز ذلك لتشمل التفسير المباشر لها أو الإيحاء بمعاني محددة من خلال تعبيرات منتقاة لذلك الغرض. من أمثلة ذلك أن يقوم المحاسب بتصوير المعلومات المالية من الناحية الرقمية بصورة صحيحة، ولكن يقوم بالتعبير عنها في حينه أو بتفسيرها لاحقاً بطريقة لا تعكس حقيقة المقصود من تلك المعلومات المالية. وقد لا يفسِّرها الشخص الذي قام بإعدادها شخصياً ولكن يدع مهمة التفيسر الخاطئ للآخرين من خلال وضع تلك المعلومات المالية في قالب معين إما ليعطي معنى مغايراً للحقيقة أو ليحتمل أكثر من معنى. وسواء كان هذا التعبير الخاطئ أو التفسير المُضَلِّل ناتجاً عن المحاسب أو عن غيره فإنه أمرٌ منهيٌّ عنه لقول الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- **"لا ضررَ ولا ضِرار في الإسلام"**. وقد أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ الطبراني في الأوسط عن جابر. وطرق هذا الحديث قد جاوزت العشر. قال الشيخ الألباني: "فإذا ضم بعضها إلى بعض تقوى

الحديث بها وارتقى إلى درجة الصحيح." [محمد ناصر الدين الألباني (أ)، 1399هـ-1969م، الجزء الثالث، ص 408-414].

أسئلة مراجعة الفصل الرابع

(1) ناقش الفروقات الزمنيّة في العبارة التالية "إنَّ الهدف العام من إعداد وتصوير المعاملات الماليّة هو إعطاء صورة واضحة وبشكل عام عن نتيجة نشاط الشركة خلال فترة محدّدة من الزمن، بالإضافة إلى تحديد المركز المالي للشركة في وقت محدّد مع إعطاء أمثلة كافية.

(2) وضِّح بصورة تفصيلية مع إعطاء أمثلة كافية لكلّ من الهدف العام والهدف الخاص لإعداد وتصوير المعلومات الماليّة.

(3) إشرح بصورة موجزة الجوانب الأساسيّة لكلّ شرطٍ من الشروط النوعيّة الواجب توافرها في المعلومات الماليّة لتكون ذات فائدة لمستخدميها.

(4) ناقش بصورة تفصيلية مع إعطاء أمثلة كافية لشرط الصلاحيّة / المواءمة الواجب توافره في المعلومات الماليّة حتّى تكون ذات فائدة لمستخدميها.

(5) ناقش بصورة تفصيلية مع إعطاء أمثلة كافية لشرط الموثوقيّة الواجب توافره في المعلومات الماليّة حتّى تكون ذات فائدة لمستخدميها.

(6) ناقش بصورة تفصيلية مع إعطاء أمثلة كافية لشرط قابلية المقارنة الواجب توافره في المعلومات المالية حتّى تكون ذات فائدة لمستخدميها.

(7) ناقش بصورة تفصيلية مع إعطاء أمثلة كافية لشرط المفهوميّة الواجب توافره في المعلومات المالية حتى تكون ذات فائدة لمستخدميها.

(8) إشرح عامل تكامل المعلومات والآثار التي يتركها في إعداد وتصوير المعلومات المالية مع إعطاء أمثلة توضيحيّة كافية وعدم إغفال ذكر تلك الشروط التي يرتبط بها عامل تكامل المعلومات مثل الصلاحيّة على إعداد وتصوير المعلومات الماليّة.

(9) ناقش احتمالات التعارض بين شرطي الصلاحيّة /المواءمة والموثوقيّة مع توضحي كيفية استبعاد هذا التعارض وذلك مع إعطاء أمثلة كافية عند المناقشة.

(10) ناقش عنصر الوقت والتكلفة في توفير كافّة المعلومات التي يحتاجها كلّ شخصٍ وأثرهما على إعداد وتصوير المعلومات المالية للاحتياجات الفرديّة.

(11) حدِّد الفرق بين مالك المُنشَأة وحامل أسهم المنشأة من كافّة الجوانب مع إعطاء أمثلة كافية ثمّ ناقش المعلومات الماليّة التي يتطلّبها كلٌّ منهما وطبيعة المعلومات التي يمكن توفيرها فيما إذا كانت ذات طبيعة عامّة أم خاصّة.

(12) ناقش بتفصيل كافٍ وأمثلة مناسبة ماهيّة الإدارة كأحد مستخدمي المعلومات الماليّة وحاجتها للمعلومات المالية في الوفاء بمهامّها المتعلّقة بالتخطيط والرقابة والتقييم وإعداد التقارير.

(13) تحدَّث عن الدائنين بصورة تفصيلية كأشخاص طبيعيين ومعنويين بصفتهم إحدى الفئات المستخدمة للمعلومات الماليّة مع تحديد طبيعة المعلومات المالية التي يحتاجونها.

(14) إشرح وضع الموظّفين بصورة تفصيلية مع الأمثلة الكافية من حيث احتياجاتهم للمعلومات المالية مع تحديد طبيعة المعلومات المالية التي يرغبونها.

(15) ناقش وضع الزبائن كفئة تحتاج للمعلومات الماليّة لاتّخاذ القرارات المناسبة حول تعاملها مع المنشأة صاحبة إعداد وتصوير المعلومات الماليّة. يجب أن تكون مناقشتك شاملة ومعزَّزَة بالأمثلة الكافية.

(16) تحدَّث عن المنافسين بصفتهم إحدى الفئات المستخدمة للمعلومات المالية مع توضيحك وبصورة تفصيلية -وبالأمثلة- لماهيّة المعلومات التي يحتاجونها ودواعي احتياجاتهم.

(17) إشرح وضع الدولة ومؤسّساتها المختلفة بصفتها أحد المستخدمين الأساسيين للمعلومات المالية، مع توضيح أوجه الاختلاف بينها وبين كافة الفئات الأخرى، وذلك بصورة تفصيلية مع إعطاء الأمثلة الكافية عن احتياجات الدولة ومؤسّساتها المختلفة.

(18) تحدّث عن استخدام المعلومات الماليّة من جانب فئة عامّة الشعب، موضحاً تفاصيل وطبيعة هذه الفئة وطبيعة المعلومات الماليّة التي يحتاجونها وذلك بصورة تفصيلية مع إعطاء الأمثلة الكافيّة.

(19) ناقش بالتفصيل وضع المحاسب في المجتمع الإسلامي من حيث مسؤوليّته الدنيويّة والأخرويّة في إعداد وتصوير وتفسير المعلومات الماليّة.

(20) ناقش بالتفصيل مع الأمثلة الكافية المُعزِّزة للدور الذي يجب أن تلعبه الجمعيات والمعاهد المهنية في المجتمع الإسلامي وخاصة في غياب الدولة الإسلامية، فيما يتعلّق بإعداد وتصوير المعلومات المالية ذات الهدف العام.